الداخلية تحتفي بيوم قوى الأمن الداخلي

وكالات

احتفاءً بذكرى يوم قوى الأمن الداخلي المصادف في التاسع والعشرين من شهر أيار، زار اللواء محمد الرحمون وزير الداخلية ومعاونوه وعدد من ضباط قوى الأمن الداخلي ضريح شهداء قوى الأمن الداخلي في مقبرة الدحداح بدمشق وقرؤوا الفاتحة على أرواحهم الطاهرة.

ووضع وزير الداخلية إكليلاً من الورود على الضريح تخليداً لليوم الوطني الذي ضحى فيه أبطال حامية البرلمان من رجال الشرطة والدرك بأنفسهم للدفاع عن البرلمان.

وفي تصريح للصحفيين بيّن وزير الداخلية اللواء محمد الرحمون أن هذه الزيارة جاءت إحياءً لذكرى شهداء قوى الأمن الداخلي من رجال الشرطة والدرك الذين رفضوا الانصياع لأوامر المستعمر الفرنسي وأداء التحية للعلم الفرنسي وهو ينزل من على السارية، حيث أقدمت قوات الاستعمار الفرنسي على قصف مبنى البرلمان واقتحموه وقتلوا من بقي فيه على قيد الحياة.

وبيّن اللواء الرحمون أن ما فشل به أعداء سورية في الماضي لم يستطيعوا تحقيقه خلال السنوات العشر من الحرب والإرهاب والحصار الاقتصادي الذي فرضوه على الشعب السوري.

لافتاً أن ما حدث يوم الاستحقاق الدستوري بانتخاب رئيس الجمهورية العربية السورية كان دليل فشلهم حيث خرج الشعب ليقول لهم لا لمخططاتكم ونعم لوطننا، مؤكدين أن سورية ستبقى كما عهدها الجميع قلعة قوية وصامدة في وجه المعتدين.

يشار إلى أن البرلمان السوري تعرّض في ٢٩ من أيار عام ١٩٤٥ لنيران المستعمر الفرنسي لرفض حاميته أداء التحية للعلم الفرنسي حيث قام المستعمر الفرنسي بقصف البرلمان وقتل حاميته والتمثيل بجثثهم.

دراسة مشروع لإرواء القرى العطشى في ريف حلب الجنوبي

رعد: يؤمّن مياه الشرب لأكثر من ١٢٠ تجمعاً سكانياً يقطنها نحو ٢٠٠ ألف نسمة

محمود الصالح

كشف وزير الموارد المائية تمام رعد عن التعاقد مع الشركة العامة للدراسات الهندسية لدراسة مشروع إرواء القرى العطشى في ريف حلب الجنوبي منطقة المطخ.

وأكد رعد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن هذا المشروع من المشاريع الإستراتيجية في محافظة حلب، وتعمل الحكومة على تنفيذه فور انتهاء الدراسات الفنية المطلوبة والتي بدأت بها الشركة العامة للدراسات الهندسية، حيث يحظى بالأولوية في إطار مشاريع تأمين مياه الشرب.

وبيّن أن أهمية هذا المشروع تأتي من كونه سيؤمن مياه الشرب لأكثر من ١٢٠ قرية من قرى ريف حلب الجنوبي، التي تعاني كثيراً من العطش بسبب عدم وجود مصدر مائي يغذي هذه التجمعات، إضافة أن بعض هذه القرى صغيرة ومتباعدة.

وأوضح وزير الموارد أنه سوف يتم إنجاز الدراسة خلال تسعة أشهر، وتشمل هذه الدراسة تقييم الواقع المائي لمدينة حلب وريفها، وإعداد وتقديم دراسة تنفيذية لمنظومة تغذية قرى الريف الجنوبي لمدينة حلب (قرى المطخ) بمياه الشرب من مصدر مائي ثابت، متضمنة كافة مكونات المنظومة المائية من المصدر المائي وصولا إلى خزانات تغذية للتجمعات السكانية المستهدفة بالمشروع، وتبلغ كلفة دراسة المرحلة الأولى من المشروع ٢٨٥ مليون ليرة سورية.

وقد وضعت الوزارة ضمن إستراتيجيتها البدء بالتنفيذ مباشرة بعد انتهاء الدراسة، بهدف تأمين مياه الشرب لأبناء هذه المنطقة التي عانت من العطش لفترات طويلة وأطلق عليها اسم القرى العطشى.

وعن تأمين حاجة أبناء هذه القرى من مياه الشرب في الوقت الحالي وسابقا بين رعد أن أبناء هذه القرى كانوا يضطرون لجلب المياه من مناطق بعيدة بواسطة الصهاريج، وهناك خمس قرى تقع في تلك المنطقة يوجد فيها آبار تتبع للموارد المائية، يتم الاستعانة بها في تعبئة بعض الصهاريج.

وأكد رعد أن مشاريع تأمين مياه الشرب تحظى باهتمام كبير من الحكومة ووزارة الموارد المائية لجهة إيصالها إلى كل مواطن، وكذلك لجهة ضمان موثوقية هذه المياه من خلال التدقيق في مصادرها ومراقبتها، للتأكد من سلامتها من خلال إجراء التحاليل على مدار الساعة في مخابر مؤسسات مياه الشرب ومخابر الهيئة العامة للموارد المائية والمديريات التابعة لها.

نجم: نتعامل مع شكاوى المواطنين باهتمام

وزير التجارة الداخلية يوجه فرع «السورية» بحماة لفتح بطاقات ماستر

حماة- محمد أحمد خبازي

بيّن العديد من المواطنين بحماة ومناطقها لـ«الوطن» أنهم حتى اليوم لم يستلموا مخصصاتهم من المواد المقننة، لعدم ورود رسائل لهم، ورغم تمديد السورية للتجارة فترة بيع المواد المدعومة، لهذه الدفعة إلى نهاية الشهر الجاري، بهدف وصول المواد إلى كل المواطنين وحصولهم على كامل مستحقاتهم، ورغم تأكيدها تكثيف الرسائل لإعلامهم باستلام مخصصاتهم.. وأن البيع مستمر خلال أيام العطل في جميع المجمعات والصالات ومنافذ البيع التابعة لها!

وأوضح المواطنون أنهم لم يستفيدوا شيئاً من إلغائهم السكر على أمل الحصول على الرز، أو بالعكس، وأنهم يخشون أن تضيع عليهم كل موادهم.

وعلمت «الوطن» أن نسبة توزيع المواد المقننة، لم تتجاوز لتاريخه ٦٩ بالمئة!

وكان وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلال البرازي، أكد في اجتماع اللجنة الوزارية بحماة قبل أيام معدودة، أن هذه النسبة غير مقبولة، ووجه فرع السورية للتجارة بحماة، لفتح بطاقات ماستر بالمناطق التي تعد نسبة البيع فيها متدنية، لتمكين المواطنين من الحصول على مخصصاتهم.

مدير فرع السورية للتجارة بحماة خالد الفاضل بيّن لـ«الوطن» أنه تم توريد كميات جيدة من السكر والرز لفرع حماة من طرطوس، وسيتم تكثيف إرسال الرسائل لأكبر عدد ممكن من المواطنين، بحيث لا ينتهي الشهر الجاري إلا ومعظم المواطنين قد حصلوا على موادهم.

المدير العام للسورية للتجارة أحمد نجم ورداً على أسئلة «الوطن» بيّن أن شكاوى المواطنين تلقى كل اهتمام، وأنه سيتواصل مع فرع المؤسسة بحماة لمعالجة أي عائق لتوزيع مواد المواطنين فوراً.

وأوضح أن المؤسسة تعمل على توفير كل المواد للمواطنين وفق الإمكانات المتاحة. وأضاف: تم دعم فرع حماة بالمواد، وتوجيهه منذ أيام لفتح بطاقات ماستر، ليتسنى للمواطنين الحصول على مخصصاتهم.

حمص تبعث ٦ آلاف رسالة يومياً للمواطنين حول السكر والرز

حمص - نبال إبراهيم

بيّن مدير فرع السورية للتجارة بحمص محمد عمران لـ«الوطن» أن نسبة توزيع المواد المقننة المدعومة من (السكر والرز والشاي) عبر البطاقة الذكية خلال الدورة الحالية لأشهر شباط وآذار ونيسان تجاوزت ٨٥ بالمئة حتى تاريخه، لافتاً إلى أن عدد البطاقات الذكية الكلية في المحافظة تزيد على ٤١١ ألف بطاقة منها ٣٨٨ ألف بطاقة طلبت المواد المدعومة، بينما بلغ عدد البطاقات المنفذة التي استلمت مخصصاتها ما يزيد على ٣٢٠ ألف بطاقة حتى أمس.

وأكد أن الدورة الحالية مستمرة حتى نهاية يوم غد «الإثنين» الساعة ١٢ ليلاً وأن الفرع يعمل بكل إمكانياته وطاقاته ليتمكن من تزويد ما أمكن من المواطنين بمخصصاتهم من السكر والرز قبل نهاية المحددة المحددة، خاصة أن كل المواد متوافرة بكميات كافية في مستودعات الفرع، مؤكداً أنه سيتم العمل خلال هذين اليومين على رفع مستوى توزيع المواد المدعومة من سكر ورز لتتجاوز نسبتها ما يزيد على ٩٠ بالمئة، لافتاً إلى أنه بعد انتهاء هذه الدورة يتم انتظار الإدارة العامة بدمشق لتحديد موعد انطلاق الدورة التوزيعية الجديدة.

وأشار عمران إلى أنه يتم يومياً توزيع ما بين ١٠٠ إلى ١٢٠ طناً من مادتي السكر والرز المدعومتين وفق البطاقات الذكية ويتم إرسال رسائل وفق تلك البطاقات إلى نحو ١٥ مركزاً بمعدل ٤٠٠ رسالة لكل مركز أي ما يعادل نحو ٦ آلاف رسالة يتم إرسالها بشكل يومي على مستوى المحافظة، منوها إلى أنه يتم إرسال كميات من المواد المقننة بشكل دوري إلى الصالات حسب نسبة التوزيع فيها والأفضلية تكون للصالات ذات النسب المتدنية في التوزيع والصالات التي تشهد إقبالاً كثيفاً من المواطنين نظراً لاختيارها من المواطنين مثل مجمع تشرين ومجمع الوعر وصالة الوئية وصالة الحرية.

ولفت عمران إلى أن مبيعات الفرع من المواد المقننة المدعومة وفق البطاقة الالكترونية وصلت لأكثر من ٣٦٣٥ طناً من مادة السكر وما يزيد على ٢٨٤٨ طناً من مادة الرز وذلك منذ بداية دورة الأشهر الثلاثة حتى تاريخه.

وأوضح أنه يتم تسيير سيارات جوالة مزودة بجهاز ماستر إلى مختلف أحياء المدينة والريف لتوزيع مواد البطاقة الإلكترونية ويتم إعطاء الأولوية للقرى البعيدة التي لا يوجد فيها صالات ومنافذ بيع للسورية للتجارة يتم عبرها تسليم المواطنين مخصصاتهم التي قاموا بطلبها في وقت سابق، مشيراً إلى أنه تم أيضاً تزويد عدد من الصالات ومنافذ البيع بأجهزة ماستر لتسريع عملية توزيع المواد.

نقص في «البائعين» لصالات السويداء

أبو حسون لـ«الوطن»: نعمل على تأمين حاجات ١٦ ألف أسرة حتى نهاية الأسبوع

السويداء -عبير صيموعة

رغم مضي ثلاثة أشهر على عدم حصول عدد كبير من أسر السويداء على مخصصاتها من المواد التموينية المدعومة من السكر والرز والشاي بقي الأمل لتلك الأسر بفترة التمديد حتى نهاية الشهر، إلا أن الأهالي أكدوا لـ«الوطن» أنهم لدى مراجعة الصالات للسؤال عن مصير مخصصاتهم في حال انتهت المدة ولم تردهم الرسائل المنتظرة تم إبلاغهم بضرورة إلغاء مادة الرز لتردهم رسائل الاستلام.

وبيّن عدد من الأهالي أنهم بعد إلغاء الرز وصلت الرسائل في اليوم التالي وقاموا باستلام السكر فقط حيّن أكد الكثير منهم أنه رغم إلغاء مادة الرز إلا أن الرسائل لم تصلهم حتى تاريخه ما أدى إلى تخوفهم من ضياع مخصصاتهم وحرمانهم منها وخاصة أن فترة التمديد شارفت على الانتهاء واضطرارهم لشراء المواد التموينية بأسعار السوق.

مدير فرع السورية للتجارة في السويداء مأمون أبو حسون أكد لـ«الوطن» أن عملية إرسال الرسائل ستزداد في الأيام القادمة بعد ورود كميات إضافية من الأرز وصلت إلى ٤٣ طناً حيث تم الانتهاء من تعبئتها وتوزيعها على مستودعاتها الصالات لافتاً إلى أن المؤسسة تعمل جاهدة على تأمين حق كل أسرة بمخصصاتها.

وأشار أبو حسون إلى أنه تم توزيع ما يقارب ١٢٠٠ طن من المواد المقننة حتى الأمس بنسبة تنفيذ ٨٧ بالمئة من خطة التوزيع، ويعمل فرع المؤسسة على تأمين ما بقي من الأسر التي لم تحصل على مخصصاتها ونسبتها ١٣ بالمئة أي ما يعادل ١٦ ألف أسرة تم البدء بتوزيعها منذ صباح اليوم السبت، علماً أن جميع الصالات عملت حتى في أيام العطل الرسمية.

أما فيما يتعلق بإلغاء مادة ووصول أخرى أو تأخر وصول الرسائل فإن العملية تقنية ومسؤولة عنها شركة (تكامل) وعند وصول الرسالة تبدأ مهمة السورية للتجارة بالتوزيع، موضحاً أن عدم توافر مادة يؤدي إلى تأخر الرسائل إضافة إلى وجود خطأ في تفعيل البطاقة فضلاً عن وجود خطأ في إدخال البيانات لدى بعض المواطنين.

وأكد أبو حسون أن الفرع استلم خلال اليومين الماضيين ٥٠ طناً من مادة السكر ما يسرع عملية توزيع المواد المقننة، متوقعاً أن تصل نسبة التوزيع نهاية الشهر الحالي إلى ٩٧ بالمئة، لافتاً أن الصعوبات التي تواجه العمل تتركز على نقص الكادر العامل وخاصة البائعين من الفئتين الثانية والثالثة ما يضطر المؤسسة إلى تسليم منفذي بيع لبائع واحد أو التريث في افتتاح منافذ بيع جديدة إضافة إلى النقص في عدد عمال الحمل والعتالة.

معظم القروض اتجهت لإنشاء مزارع أبقار ودواجن

«زراعي» السويداء يصرف ملياراً و٥٥٠ مليوناً تعويضات للمزارعين

السويداء– الوطن

بيّن مدير فرع المصرف الزراعي في السويداء نسيم حديفة أنه تم صرف مبلغ مليار و٥٥٠ مليون ليرة لقاء تعويضات صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية من أصل المبلغ الكامل مليار ليرة و٧٢٩ مليوناً والتي بدأت بتاريخ ٢٢ آذار.

وأوضح حديفة أن القرى التي لم يتم صرف التعويضات للمزارعين ضمنها فقط بلدة قنوات وقرية بوسان ومن المتوقع انتهاء عمليات الصرف خلال الأيام القليلة القادمة لتبدأ عمليات صرف تعويضات صندوق الدعم الزراعي لمحصولي الحمص والعدس والتي تبلغ نحو ٣٠٠ مليون، منوهاً بأنه تم صرف نحو ١٠٠ مليون منها والمبلغ المتبقي سيكون بعد الانتهاء من صرف تعويضات الجفاف فوراً.

ولفت إلى أن عدد المزارعين ممن لم يحصلوا على تعويضاتهم لا يتجاوز ألف مزارع على حين حصل نحو ١٢ ألف مزارع على كامل تعويضاتهم.

على صعيد آخر أشار حديفة إلى أن مجموع المبالغ المقرضة من بداية العام حتى تاريخه بلغ نحو مليار و٤٠٠ مليون تتوزع بين القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل وأكثر أنواع القروض هي للقروض طويلة الأجل لغاية إنشاء مزارع الأبقار ومزارع الدواجن والأغنام بالإضافة إلى تمويل الثروة الحيوانية لمزارع الأبقار بمعدل ٦٠ بالمئة من تكلفة الرأس الواحد بسقف مليونين و٦٠٠ ألف وقروض الجرارات بجميع أحجامها من ٢٥ حصاناً وحتى ٧٠ حصاناً بمعدل ٧٠ بالمئة من قيمة الجرار ولمدة عشر سنوات وقروض متوسطة الأجل للعزاقات الزراعية وإنشاء الخزانات التجميعية بمعدل ٧٠ المئة من قيمة العزاقة و٥٠ بالمئة من تكلفة الخزان

وأكد أن القروض الممنوحة منذ تاريخ ٢٠١٧ حتى تاريخه تم تسديدها مئة بالمئة وذلك يعود إلى الموضوعية باختيار الضمانة ووضع كفلاء للقرض والتدقيق بأن يكون المشروع مجدياً اقتصادياً ومنتجاً ولكن هناك تأخيراً بتسديد القروض الممنوحة قبل ذلك التاريخ والمجدولة على المراسيم الصادرة بهذا الصدد.

ولفت حديفة إلى أنه تم تمويل كامل الأسمدة للدفعتين الأولى والثانية لمحصول القمح حسب تعليمات وزارة الزراعة وسيتم تأمين الكميات المطلوبة من الأسمدة بداية المواسم القادمة.